

مؤشر المواطنة عبر الاستثمار في سندات المحليات: نموذج تنموي مستدام The Citizenship index by Investment in Municipal Bonds: A Sustainable Development Model

إعداد

احمد سعيد كرم البكل

استاذ الاقتصاد المساعد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

Ahmed.elbokl@eco.suezuni.edu.eg

مستخلص

تواجه الحكومات تحديات كبيرة في توفير التمويل اللازم للاحتياجات التنموية المتزايدة بسبب نقص استراتيجيات تمويل مبتكرة. في هذا السياق، ظهرت برامج "كسب الجنسية مقابل الاستثمار" كآلية مبتكرة لتوفير موارد مالية إضافية تدعم التنمية المحلية وتشجع الاستثمار. يركز هذا البحث على آلية ربط برامج كسب الجنسية بالاستثمار في سندات المحليات، حيث تُستخدم العوائد الناتجة لتمويل مشروعات محلية تهدف إلى تحسين الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

أظهرت نتائج مؤشر المواطنة عبر الاستثمار أداءً متوسطاً، مع لعب الاستقرار السياسي دوراً محورياً في تعزيز ثقة المستثمرين وضمان استدامة برامج التمويل. اقتصادياً، أثبتت السندات فعاليتها في تمويل مشروعات البنية التحتية وجذب المدخرات والاستثمارات، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي محلي. ومع ذلك، كشفت النتائج عن نقاط ضعف بيئية تتمثل في عدم توجيه الاستثمارات بشكل كافٍ نحو مشروعات مستدامة وصديقة للبيئة، وهو ما يستدعي تبني توجهات بيئية أكثر وعياً لتحقيق الاستدامة.

من ناحية أخرى، شكلت نقص الشفافية تحدياً رئيسياً أثر سلباً على أداء المؤشر، حيث تقنقر آليات إدارة الأموال واستخدامها إلى الوضوح. وأكد البحث على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان بناء ثقة المستثمرين والجهات المعنية.

في المجلد، يبرز المؤشر تركيزاً على الأبعاد السياسية والاقتصادية، والتي أسهمت في دعم برامج السندات وجذب الاستثمارات، بينما تظل هناك حاجة لتحسين الأداء البيئي وتعزيز الشفافية لتحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: الجنسية، الاستثمار، سندات، المحليات، الاستراتيجيات، مؤشر المواطنة

Abstract

Governments face significant challenges in securing the necessary funding to meet growing developmental needs due to a lack of innovative financing strategies. In this context, "citizenship-by-investment" programs have emerged as an innovative mechanism to provide additional financial resources that support local development and encourage investment. This study focuses on the mechanism of linking citizenship-by-investment programs with investments in municipal bonds, where the generated revenues are used to fund local projects aimed at improving public services and fostering economic development.

The Citizenship Investment Index results showed an average performance, with political stability playing a pivotal role in enhancing investor confidence and ensuring the sustainability of funding programs. Economically, the bonds have proven effective in financing infrastructure projects, attracting savings, and encouraging investments, thereby contributing to local economic growth. However, the findings revealed environmental weaknesses due to insufficient investment in sustainable and eco-friendly projects, highlighting the need for environmentally conscious approaches to achieve sustainability.

On the other hand, a lack of transparency posed a major challenge that negatively impacted the index's performance, as fund management mechanisms and their utilization lacked sufficient clarity. The study emphasizes the importance of enhancing transparency and accountability to build trust among investors and stakeholders.

Overall, the index highlights a strong focus on political and economic dimensions, which have supported bond programs and attracted investments. However, there remains a pressing need to improve environmental performance and strengthen transparency to achieve more balanced and sustainable local development in the long term.

Key terms: Citizenship, Investment, Bonds, Municipalities, Strategies, Citizenship Index.

1. المقدمة

تواجه الحكومات المحلية في العديد من الدول تحديات كبيرة في تمويل مشاريعها التنموية، مما يؤثر على قدرتها على تحسين مستوى معيشة المواطنين وتطوير الخدمات العامة. وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في التحديات التي تواجه الحكومات من نقص الموارد المالية واعتماد المحليات على مصادر تمويل تقليدية مثل الموازنة العامة للدولة وبعض الرسوم، مما يحد من إمكانياتها في تنفيذ مشاريع تنموية حيوية تشمل البنية التحتية والتعليم والصحة. علاوة على ذلك، تفتقر العديد من هذه الحكومات إلى استراتيجيات تمويل مبتكرة تمكنها من مواجهة الاحتياجات التنموية المتزايدة. بالإضافة إلى استكشاف آليات جديدة، مثل برامج كسب الجنسية مقابل الاستثمار، كوسيلة مبتكرة لتوفير موارد مالية إضافية لدعم التنمية المحلية.

من هنا تتبع أهمية البحث وهي تسليط الضوء على برامج كسب الجنسية مقابل الاستثمار كأداة مبتكرة لمعالجة نقص التمويل في المحليات لكي تسهم في تعزيز قدرة المحليات على تنفيذ مشاريعها التنموية، حيث تتيح هذه البرامج جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم حوافز للمستثمرين للحصول على الجنسية مقابل استثماراتهم. يمكن توجيه هذه الاستثمارات نحو تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، خاصة في المناطق الأقل نموًا، مما يحقق توازنًا اقتصاديًا بين المناطق الحضرية والريفية ويعزز التنمية المستدامة. وعند استخدام هذه الموارد في تحسين الخدمات العامة وزيادة فرص العمل، يمكن تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي طويل الأجل.

وفي هذا السياق، يتمثل هدف البحث في إمكانية ربط برامج كسب الجنسية بالاستثمار في سندات المحليات كخطوة مبتكرة يمكن أن تسهم في خفض العجز في الموازنة العامة للدولة. يمكن لهذه البرامج أن توفر عوائد مالية إضافية تُستخدم لتغطية تكاليف المشاريع الأساسية، مما يقلل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية التي غالبًا ما تكون غير كافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه العوائد الإضافية يمكن أن تسهم في تحقيق استدامة مالية تعزز قدرة المحليات على تلبية احتياجات مواطنيها.

أما بالنسبة لمنهجية البحث فسيتم تصميم مؤشر جديد يربط بين الحصول على الجنسية المصرية والاستثمار في سندات المحليات وهذا هو الطرح الأول من نوعه، ويستهدف تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه البرامج على تحقيق التنمية المستدامة. يهدف المؤشر إلى قياس مدى فعالية هذا الربط في دعم التنمية المحلية وتقليل الفجوة الاقتصادية بين المناطق المختلفة مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في الاستثمار عبر الحصول على الجنسية. وسيتم تقديم إطار علمي ومنهجي لتطبيق هذه الآلية بما يخدم تحقيق التنمية الشاملة ويعزز الاستقرار المالي في الدولة.

2. الإطار النظري

1.2 مفهوم الجنسية

الجنسية هي وضع قانوني يتعلق بقواعد العضوية في الدولة، والحقوق والقدرات المرتبطة بهذا الوضع، ورابطة الهوية¹. في السنوات الأخيرة، أصبحت العضوية في بلد ما من خلال الجنسية ذات طابع قابل للنقل بدلاً من ارتباطها بالانتماء إلى منطقة معينة، وظهرت عضويات متعددة². وفي إطار هذا الهيكل المتغير للجنسية، غالبًا ما تتحدد قيمة الجنسية بناءً على الإمكانات التي توفرها من حيث التنقل للأفراد³، وظهر تسلسل هرمي عالمي للجنسية يعتمد على معايير مثل عدد الدول التي يمكن زيارتها بدون تأشيرة باستخدام جواز سفر دولة معينة. وقد أنشأ هارپاز مؤشراً هرمياً عالمياً⁴ للجنسية مكوناً من ثلاث مستويات، يعتمد على مؤشرات التنمية الدولية والأمن والديمقراطية وحرية التنقل. يشير المؤشر إلى أن البلدان في المستوى الأول توفر فرص معيشة وتنقل أعلى، بينما من الشائع أن تكتسب البلدان في المستوى الأوسط الجنسية بناءً على الأصل أو النسب. أما البلدان في المستوى الثالث، فتقدم فرص معيشة وتنقل دون المتوسط العالمي. ويشير المؤشر أيضاً إلى أن قيمة الجنسية للأفراد تتشكل من خلال الحصول على جنسية مزدوجة أو متعددة وفقاً لموقعهم في هذا التسلسل الهرمي العالمي. بعبارة أخرى، الحصول على جنسية من بلد في المستوى الأول أو الأوسط يؤثر بشكل كبير على حياة مواطن من بلد في المستوى الثالث.

2.2 الجنسية عبر الاستثمار

في ظل العولمة، يتزايد اهتمام الأفراد بالحصول على جنسية ذات قيمة عالية، حيث تتحدد هذه القيمة بناءً على الفرص التي تقدمها الدولة لمواطنيها⁵. وتُعد الجنسية المكتسبة عن طريق الاستثمار – التي تتيح

¹ Joppke, C. 2007. Transformation of citizenship: Status, right, identity. *Citizenship Studies* 11, no. 1: 37–48. doi:10.1080/13621020601099831.

² Harpaz, Y., and P. Mateos. 2018. Strategic citizenship: Negotiating membership in the age of dual nationality. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45, no. 6: 843–57. doi:10.1080/1369183X.2018.1440482.

³ Paskalev, V. 2018. If you do not like selling passports, give them for free to those who deserve them. In *Debating Transformations of National Citizenship*. ed. R. Bauböck 47–49. IMISCOE Research Series. Springer Open. doi:10.1007/978-3-319-92719-0_10

⁴ Harpaz, Y. 2019. Compensatory citizenship: Dual nationality as a strategy of global upward mobility. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45, no. 6: 897–916. doi:10.1080/1369183X.2018.1440486.

⁵ 1Bauböck, R. 2019. Genuine links and useful passports: Evaluating strategic uses of citizenship. *Journal of Ethnic & Migration Studies* 45, no. 6: 1015–26. doi:10.1080/1369183X.2018.1440495.

للأفراد الحصول على الجنسية من خلال تقديم تبرعات مالية - من أبرز الأمثلة على مفهوم "الجنسية الوظيفية"¹ . ويمثل هذا النوع من الجنسية مسارًا للحراك الاجتماعي التصاعدي ضمن التسلسل الهرمي للجنسية، إذ يعزز ما يُعرف برأس المال المرتبط بالجنسية ويعوض عن القيود المرتبطة بالجنسية الأصلية². ومن ثم، تعتمد قيمة الجنسية المكتسبة من خلال الاستثمار إلى حد كبير على ما توفره من ضمانات وفوائد³. وتظهر أهمية ذلك جليًا في فرص التنقل العالمي التي تتيحها الجنسية المكتسبة. وبهذا الأسلوب، يتمكن الأثرياء من عبور الحدود بسهولة من خلال شراء الجنسية، على عكس الملايين الذين يسعون للهجرة من أجل تحسين ظروف حياتهم⁴، مما دفع البعض إلى الاستنتاج بأن معايير الحصول على الجنسية باتت مرتبطة إلى حد كبير بالقدرة المالية للفرد⁵.

يجادل بعض الباحثين⁶؛ بأن ممارسات الحصول على الجنسية من خلال الاستثمار⁷ تسرع من انتقال الأفراد ذوي رأس المال إلى الجنسية وتبرز التفاوت العالمي المرتبط بالجنسية، في حين يعتقد آخرون أن تسلسل المواطنة الهرمي يُتغلب عليه على المستوى الفردي بل ويُعكس من خلال هذه الممارسات⁸. من جهة أخرى، من المعروف أيضًا أن هذه الممارسات تؤدي إلى زيادة سريعة في أسعار العقارات السكنية⁹، وأن قطاع الجنسية عن طريق الاستثمار ينمو بسبب الطلب المكثف. في قلب هذا القطاع توجد الشركات الوسيطة التي تقدم خدمات في مجال الجنسية عن طريق الاستثمار على المستويين العابرين للحدود والمحلي. تتولى هذه

¹ Joppke, C. 2019. The instrumental turn of citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45, no. 6: 858–78. doi:10.1080/1369183X.2018.1440484.

² Kalm, S. 2022. The business of citizenship: Investment citizenship firms in global Governance. *Global Society* 4, no. 1: 1–25. doi:10.1080/13600826.2020.1758637.

³ Surak, K. 2021b. Millionaire mobility and the sale of citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 47, no. 1: 166–89. doi:10.1080/1369183X.2020.1758554.

⁴ Surak, K. 2021a. *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. MIT Center for International Studies, Recorded Presentation. <https://www.youtube.com/watch?v=ESJWJtk4Ng&t=651s>.

⁵ Cohen, R. 2022. Citizenship: From three to seven principles of belonging. *Social Identities* 28, no. 1: 139–46. doi:10.1080/13504630.2021.1987874.

For More information:

- Spiro, P.J. 2019. The equality paradox of dual citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45, no. 6: 879–96. doi:10.1080/1369183X.2018.1440485.

- Mateos, P. 2019. The Mestizo nation unbound: Dual citizenship of Euro-Mexicans and US Mexicans. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45, no. 6: 917–38. doi:10.1080/1369183X.2018.1440487.

⁷ Shachar, A. 2021. Unequal Access: Wealth as barrier and accelerator to citizenship. *Citizenship Studies* 25, no. 4: 543–63. doi:10.1080/13621025.2021.1926076.

⁸ Surak, K. 2021a. *Millionaire mobility and the sale of citizenship*. MIT Center for International Studies, Recorded Presentation. <https://www.youtube.com/watch?v=ESJWJtk4Ng&t=651s>.

⁹ Gündüz, L., I.H. Genc, and A.F. Aysan. 2022. Buying citizenship: A boon to district-level house prices in Istanbul. *Housing Policy Debate* 32, no. 4–5: 697–712. doi:10.1080/10511482.2021.2013283.

الشركات تصميم وتنفيذ برامج الجنسية نيابة عن الحكومات في بعض الدول. كما تقوم بتنظيم وتسهيل وصول الأفراد إلى هذه البرامج. يتكون هذا الهيكل من شركات استشارات استثمارية، مستشارين للهجرة، وكلاء عقارات، محامين، مترجمين، ومصرفيين، ولديهم إمكانات للنمو بسبب التخصص. حيث إن هذا التخصص المتزايد لهذه الوكالات الوسيطة يسهم في تسريع اكتساب الجنسية من خلال الاستثمار.

في عالم متغير، حيث لم تعد الانتماءات والحقوق والهويات مقصورة على دولة واحدة وحيث تُتاح فرصة الحصول على جنسية العديد من الدول، إلا أن الجنسية أصبحت متداخلة مع ممارسات الأفراد في أماكن متعددة تتجاوز الحدود الوطنية. وأدى البعد الاقتصادي للجنسية، التي تُعتبر التي هي في الأساس سياسية، إلى تسليع الجنسية وتحويلها إلى مصدر للربح¹، مما أثار التساؤلات حول معنى الجنسية وظهور اعتراضات على بيع الجنسية.²

تعكس الاعتراضات على ممارسات الجنسية عن طريق الاستثمار القلق من إمكان تسببها في الهجرة الجماعية، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بالأمن والانتماء والاندماج. لوحظ أن الجنسية عن طريق الاستثمار³، والتي تُعرف بحركة "تتقل المليونيرات"، أصبحت شائعة بين مجموعات ذات موارد اقتصادية أقل، لا سيما في بعض الدول التي حُفِضت فيها حدود الاستثمار. كما يظهر هذا الاتجاه من خلال الاستثمار في شراء العقارات (مثل المنازل) بدلاً من الإيداع في البنوك. وهذا يميز بين من يشترون الجنسية من خلال استثمارات منخفضة الميزانية وبين المليونيرات الذين يحتفظون بأعمالهم الرئيسية في بلادهم الأصلية ويقضون فقط جزءاً من وقتهم في البلد الذي حصلوا فيه على الجنسية الجديدة أو يستخدمونه كقاعدة إضافية⁴. كما تم الكشف عن أن هذه الممارسات تسهم في نقل رأس المال. وبالتالي، فإن دراسة هذه الممارسات توفر فهماً لاتجاهات رأس المال وكذلك حركة الأفراد على المستوى العالمي.

¹ Shachar, A., and R. Bauböck. 2014. Should citizenship be for sale? Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUDO Citizenship Observatory. Research Paper No. 2014/01. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2380665

² Van Fossen, A. 2007. Citizenship for sale: Passports of convenience from Pacific Island tax havens. *Commonwealth & Comparative Politics* 45, no. 2: 138–63. doi:10.1080/14662040701317477.

³ Surak, K. 2021b. Millionaire mobility and the sale of citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 47, no. 1: 166–89. doi:10.1080/1369183X.2020.1758554.

⁴ Ley, D. 2010. *Millionaire migrants: Trans-Pacific Life Lines*. Chichester: Wiley-Blackwell. doi:10.1002/9781444319262.

3. برامج كسب الجنسية من أجل الاستثمار

تشير برامج كسب الجنسية إلى المبادرات التي تسمح للأفراد بالحصول على الجنسية مقابل استثمار محدد في الاقتصاد المحلي. يتم استخدام هذه الأموال غالباً في مشروعات التنمية، مثل البنية التحتية. تصنف برامج الحصول على الجنسية والإقامة مقابل الاستثمار في الاتحاد الأوروبي إلى ثلاثة أنواع رئيسية، كل منها يتميز بشروط وقواعد خاصة تهدف إلى تحقيق فوائد اقتصادية واستثمارية للدول الأعضاء:

أولاً: الجنسية لأسباب وطنية (Discretionary Naturalisation for National Interest)

هذا النوع يتيح للدول منح الجنسية لأفراد أجانب إذا أثبتوا مساهمات "استثنائية" في المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو الرياضية. ويعد هذا النوع خياراً نادراً نسبياً، ويستخدم في حالات محدودة سنوياً. مثلاً، تحد بعض الدول مثل إستونيا من عدد المستفيدين سنوياً لعدد لا يزيد عن عشرة. هذا النوع يعتمد على الصلاحيات التاريخية للدولة في منح الجنسية استناداً إلى مصلحتها الوطنية.

ثانياً: برامج الجنسية الاستثمارية (Investor Citizenship Programmes)

هذه البرامج تمكن الأفراد من الحصول على الجنسية مقابل استثمار مالي محدد، دون الحاجة إلى تلبية متطلبات الإقامة الطويلة. تعتبر برامج الجنسية الاستثمارية في قبرص ومالطا من أبرز الأمثلة، حيث يشتري المستثمرون عضوية مباشرة مقابل المال. ويعتمد هذا النظام على مبدأ "مواطنة حملة الأسهم"، حيث يتم تبادل الجنسية مباشرة بالاستثمار دون التزامات إضافية¹

في مالطا، يتطلب البرنامج إقامة لمدة عام قبل الحصول على الجنسية، في حين أن قبرص لا تشترط ذلك، مما يجعل هذه البرامج مشابهة لفكرة "مواطنة حملة الأسهم" أكثر من كونها نوعاً من العضوية الدائمة في المجتمع المحلي.

ثالثاً: برامج الإقامة الذهبية² (Golden Residence Programs)

تهدف برامج الإقامة الذهبية إلى منح الإقامة للأفراد مقابل استثمارات مالية مع إمكانية التقدم للحصول على الجنسية مستقبلاً بعد تلبية متطلبات إقامة محددة. وتشمل هذه البرامج دولاً مثل البرتغال وإسبانيا واليونان،

¹ Dzankic, J. (2015). Investment-based citizenship and residence programs in the EU. Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS, 8.

² <https://www.henleyglobal.com/residence>

[investment?page=ppc_Global_gsn_gen_rbi_tier1&gad_source=1&gclid=CjwKCAiA9vS6BhA9EiwAJpnXw3RnRO6L957Dt-g3z-7lD3nHscNiFMQrMHDKfgOYiwWK4C0uWc3cNRoCcoUQAvD_BwE](https://www.henleyglobal.com/residence/investment?page=ppc_Global_gsn_gen_rbi_tier1&gad_source=1&gclid=CjwKCAiA9vS6BhA9EiwAJpnXw3RnRO6L957Dt-g3z-7lD3nHscNiFMQrMHDKfgOYiwWK4C0uWc3cNRoCcoUQAvD_BwE)

وتعد فرصة للمستثمرين للإقامة طويلة الأمد، مما يتيح لهم تكوين روابط اقتصادية واجتماعية مع البلد. وعلى سبيل المثال في البرتغال، يجب أن يحتفظ المستثمر باستثمار بقيمة مليون يورو لمدة خمس سنوات، وبعدها يمكنه التقديم على الجنسية. أما في فرنسا، فيتطلب البرنامج استثمارًا بقيمة عشرة ملايين يورو مع الالتزام بخلق خمسين وظيفة.

3.1 برامج كسب الجنسية من أجل الاستثمار في الاتحاد الأوروبي¹

تتطرق هذه الأقسام من البحث إلى برامج الجنسية التي تمنح على أساس الاستثمار المالي، وهي برامج تتيح للأفراد الأجانب الحصول على جنسية الاتحاد الأوروبي مقابل مساهمات مالية كبيرة. تهدف هذه البرامج إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير منافع اقتصادية للدول المستضيفة، وتعزز مكانتها كوجهة للمستثمرين الأثرياء.

أولاً: برامج الجنسية الاستثمارية "المطلقة" (Pure Investor Citizenship Programs)

في هذا النوع من البرامج، يتم منح الجنسية مباشرة مقابل مساهمة مالية دون الحاجة إلى الإقامة المسبقة في البلد. أحد الأمثلة البارزة في الاتحاد الأوروبي هو برنامج قبرص للجنسية عبر الاستثمار. يتطلب هذا البرنامج استثمارًا ماليًا كبيرًا يتمثل في شراء عقارات أو تأسيس شركات محلية، ويمنح الجنسية بشكل سريع نسبيًا دون التزام بالإقامة الدائمة، مما يُعرف باسم "مواطنة حملة الأسهم" حيث يُعامل المستثمرون كمساهمين اقتصاديين فقط دون ربطهم بمواطنة دائمة مع البلد.

ثانيًا: برامج الجنسية الاستثمارية "الهجين" (Hybrid Investor Citizenship Programs)

تختلف هذه البرامج عن "الجنسية المطلقة" بوجود متطلبات إضافية مثل إقامة قصيرة قبل منح الجنسية. تعتمد مالطا على برنامج الجنسية عبر الاستثمار الذي يتطلب إقامة قصيرة تستمر لعام واحد قبل الحصول على الجنسية. كما أن هذه البرامج تتضمن متطلبات أخرى مثل سجل جنائي نظيف، وإثبات النزاهة المالية، ومساهمات إضافية مثل شراء عقارات أو الاستثمار في مشاريع محلية. تهدف هذه البرامج إلى منح المستثمرين وأسره الجنسية الكاملة في الدولة، لكن بأقل متطلبات للإقامة بالمقارنة مع برامج التجنيس العادية

3. التأثيرات القانونية والاجتماعية

¹ DZANKIC, Jelena, Immigrant investor programmes in the European Union (EU), Journal of contemporary European studies, 2018, Vol. 26, No. 1, pp. 64-80[Global Governance Programme], [GLOBALCIT] - <https://hdl.handle.net/1814/51005>

تواجه هذه البرامج انتقادات واسعة، حيث ترى بعض الدول أن هذه البرامج تقوض مفهوم المواطنة وتؤدي إلى "سباق نحو القاع"، إذ تتنافس الدول في تقديم تسهيلات أكبر لجذب المستثمرين مما قد يؤدي إلى تدهور قيم المواطنة. على المستوى الأوروبي، تعتبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي عن قلقها من أن تحويل المواطنة إلى سلعة يهدد استقرار النظام الديمقراطي ويقوض التضامن بين الدول الأعضاء

4. الجنسية عبر الاستثمار في العالم وحالة مصر

في عام 1982، بدأت الحكومة الأسترالية بتنفيذ برنامج هجرة الأعمال الذي يمنح إقامة مبنية على الاستثمار. بين عامي 1986 و1993، قامت دول مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، وكندا، وأوروغواي، وبما بتجديد سياسات الهجرة الخاصة بها¹. تعتمد ممارسة "التأشيرة الذهبية" في بعض الدول أساسًا على منح تصاريح الإقامة، مع إمكانية تمهيد الطريق للحصول على الجنسية في بعض الحالات. تُعد النخب الاقتصادية في دول مثل الصين، التي غالبًا لا تسمح بازدواج الجنسية، مشاركين نشطين في هذه البرامج². برامج منح الجنسية مقابل الاستثمار تؤدي إلى تعزيز الروابط بين الدولة التي تتبع الجنسية وأصحاب رؤوس الأموال، وهو ما يمكن أن يمتد تأثيره إلى الأجيال القادمة. وبالتالي، فإنها تخلق مجالًا متعدد الأبعاد للتفاوض بين الدولة والمواطنين الجدد من خلال الوضع القانوني الجديد. وعلى وجه التحديد، في حالة الجنسية المزدوجة، يستخدم الأفراد بطاقات جنسيتهم بما يتماشى مع أقصى فائدة توفرها الجنسية المزدوجة من حيث العمل، والضرائب، والتنقل³.

بدأت ممارسة منح الجنسية مقابل الاستثمار في عام 1984 في "سانت كيتس" و"نيفيس". وأصبحت هذه الممارسة شائعة بشكل متزايد بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. فمنذ تلك الأزمة، بدأت المزيد من الدول ببيع الجنسية مقابل المال للنخبة الاقتصادية العالمية بهدف تحقيق تدفقات نقدية. وتساعد الشركات العابرة للحدود في صناعة الاستثمار في الجنسية الحكومات في تصميم البرامج، كما تساعد الأثرياء في التقدم

¹ Džankić, J. (2018). Immigrant investor programmes in the European Union (EU). *Journal of Contemporary European Studies*, 26(1), 64–80. <https://doi.org/10.1080/14782804.2018.1427559>

² Van Fossen, A. (2007). Citizenship for Sale: Passports of Convenience from Pacific Island Tax Havens. *Commonwealth & Comparative Politics*, 45(2), 138–163. <https://doi.org/10.1080/14662040701317477>

³ Karcı-Korfalı, D., and D. Şenol-Sert. 2019. Debating the dual citizenship-integration nexus in Turkey. *Uluslararası İlişkiler* 16, no. 64: 93–106. doi:10.33458/uidergisi.652960.

للحصول عليها¹. تختلف حدود الحد الأدنى للاستثمار وأدوات الاستثمار بين الدول التي تطبق هذه البرامج. يتم الاستثمار عادةً بوحدة من ست طرق: الاستثمار في شركة، الاستثمار في صندوق مشترك أو هيكل معين، الاستثمار في السندات الحكومية، الإيداع في البنوك، الاستثمار في العقارات، والمساهمات المالية في مشاريع تنموية تخدم المصلحة العامة². حاليًا، هناك 11 دولة – أنتيغوا، دومينيكا، غرينادا، سانت كيتس، سانت لوسيا، مالطا، قبرص، الجبل الأسود، الأردن، مولدوفا، وتركيا – تقدم برامج رسمية لمنح الجنسية من خلال الاستثمار.

1.4 التجارب الدولية في الحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار

في العقود الأخيرة، شهد العالم اتساعًا في برامج منح الجنسية أو الإقامة عن طريق الاستثمار، حيث أصبحت العديد من الدول تقدم هذه البرامج كوسيلة لجذب رأس المال الأجنبي وتعزيز الاقتصاد المحلي. وتشمل هذه البرامج شروطًا متنوعة تتراوح بين الاستثمار في العقارات أو السندات الحكومية أو التبرعات الاجتماعية، كما تختلف شروط الإقامة والمدة المطلوبة للحصول على الجنسية. سناقش في هذا السياق ثلاث تجارب دولية بارزة في هذا المجال: برنامج مالطا للاستثمار (MIIP)، برنامج قبرص للتجنيس (CIP)، وبرنامج EB-5 في الولايات المتحدة.

أولاً: برنامج مالطا للاستثمار³ (Malta Individual Investor Programme – MIIP)

يعد برنامج مالطا للاستثمار واحدًا من أشهر البرامج الأوروبية، حيث يتم منح الجنسية المالطية مقابل استثمار كبير في الاقتصاد الوطني. يشترط البرنامج أن يقوم المتقدمون بإيداع تبرعات مالية مباشرة لصالح التنمية المحلية، إلى جانب شراء السندات الحكومية. يتطلب البرنامج استثمارًا في سندات بقيمة 150,000 يورو، بالإضافة إلى تبرع اجتماعي قدره 650,000 يورو لصالح صندوق اجتماعي يهدف إلى تمويل مشاريع ذات تأثير إيجابي على الاقتصاد والمجتمع. من أهم مميزات هذا البرنامج هو سرعة الإجراءات مقارنة ببرامج أخرى، حيث يتمكن المستثمر من الحصول على الجنسية المالطية خلال 12 شهرًا من تاريخ تقديم الطلب.

¹ Henley and Partners. 2022. "Leading citizenship by investment programs." <https://www.henleyglobal.com/citizenship-investment>.

² Surak, K., and Y. Tsuzuki. 2021. Are golden visas a golden opportunity? Assessing the economic origins and outcomes of residence by investment programmes in the EU. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 47, no. 15: 3367–89. doi:10.1080/1369183X.2021.1915755.

³ Government of Malta. (2024). Malta Individual Investor Programme, <https://www.identitymalta.com>

وتعتبر مالطا من الوجهات المفضلة للمستثمرين نظرًا لموقعها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى معايير الحياة العالية وفرص العمل المتاحة. ومع ذلك، تعرض البرنامج لانتقادات في السنوات الأخيرة بسبب المخاوف المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تنشأ نتيجة لزيادة عدد الجنسيات الممنوحة، مما دفع الحكومة المالطية إلى إجراء مراجعات دورية للبرنامج.

ثانيًا: برنامج قبرص للتجنيس¹ (Cyprus Investment Programme – CIP)

يعد برنامج قبرص للتجنيس من بين أكثر البرامج جدلاً في أوروبا، حيث يتيح للمستثمرين الحصول على الجنسية القبرصية مقابل استثمار 2 مليون يورو في العقارات أو المشاريع الاقتصادية المحلية. تم إطلاق هذا البرنامج في عام 2013، وحقق نجاحًا كبيرًا في جذب الاستثمارات من دول متعددة، خاصة من الصين وروسيا. بالإضافة إلى ذلك، يفرض البرنامج شروطًا صارمة على مصادر الأموال لتجنب غسل الأموال، ويجب على المستثمرين إثبات أن أموالهم لا تأتي من مصادر غير قانونية.

ومع ذلك، في عام 2020، قررت حكومة قبرص إلغاء البرنامج بعد تعرضه لانتقادات واسعة النطاق، خاصة من الاتحاد الأوروبي، بسبب المخاوف من إمكانية استغلال البرنامج في غسل الأموال والتجارة بالجنسية. رغم ذلك، فإن التجربة القبرصية تظل علامة فارقة في مجال الحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار، حيث أظهرت كيفية تحقيق توازن بين جذب الاستثمارات وبين الحفاظ على الأمن الاقتصادي والسياسي.

ثالثًا: برنامج EB-5 الأمريكي² (Immigrant Investor Program)

برنامج EB-5 الأمريكي هو أحد أقدم البرامج في العالم الذي يتيح للمستثمرين الأجانب الحصول على الإقامة الدائمة (البطاقة الخضراء) في الولايات المتحدة، ومن ثم التقدم للحصول على الجنسية الأمريكية. يتمحور البرنامج حول استثمار ما لا يقل عن 800,000 دولار في مشاريع تنموية في مناطق محددة من الولايات المتحدة التي تحتاج إلى تطوير اقتصادي. يتطلب البرنامج أن يساهم المستثمر في خلق 10 وظائف على الأقل لأفراد من المجتمع المحلي. ومن خلال هذا الاستثمار، يستطيع المتقدمون الحصول على إقامة

¹ Republic of Cyprus. (2020). Cyprus Investment Programme. <https://www.cyprus.gov.cy>

² https://eb5visainvestments.com/?gad_source=1&gclid=Cj0KQCQiA0

دائمة للتمتع بكل الحقوق والمزايا التي تقدمها الولايات المتحدة، مثل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية.

أحد أبرز جوانب برنامج EB-5 هو التوجيه نحو المشاريع التي تساهم في تنمية المناطق المحرومة اقتصادياً. ورغم شعبية البرنامج، إلا أنه تعرض للعديد من التعديلات خلال السنوات الماضية، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى للاستثمار وتعزيز التدابير الأمنية لضمان عدم استغلاله لأغراض غير قانونية.

جدول رقم (1) ملخص أهم التجارب الدولية في الاستثمار لكسب الجنسية

دولة	الحد الأدنى للاستثمار كتبرع مالي	الحد الأدنى للاستثمار العقاري	نوع الاستثمار	مصاريف الطلب	رسوم الطلب لكل فرد
أنتيغوا وبربودا	دولار 250,000	250,000 دولار	تبرع لصندوق التنمية	7500 دولار	10000+ دولار
النمسا	غير محدد	غير محدد	شراء عقار أو استثمار اقتصادي	800 دولار	800 دولار
كمبوديا	دولار 245000	غير محدد	تبرع مالي	5000 دولار	5000 دولار
دومينيكا	دولار 200000	250000 دولار	تبرع لصندوق اقتصادي	10000 دولار	10000+ دولار
مصر	دولار 250000	300000 دولار	تبرع لصندوق حكومي	10000 دولار	10000 دولار
الأردن	دولار 750,000		الاستثمار العقاري شراء سندات حكومية الودائع البنكية، مشروع استثماري مع خلق فرص عمل، شراء أسهم الشركات.	غير مدرج	غير مدرج

Source: <https://www.globalcitizensolutions.com/citizenship-by-investment-comparison/#what-is-citizenship-by-investment>

2.4 الجنسية عبر الاستثمار في مصر

أدخلت مصر حديثاً برامج الجنسية عبر الاستثمار، حيث شهدت مصر حركة تنقل للأشخاص جنباً إلى جنب مع حركة رأس المال. وقد كشفت الأبحاث أن موقع مصر يُعد أمراً بالغ الأهمية لتشجيع هذا النوع من الاستثمار، خاصة وأنها يوجد بها أهم الممرات الملاحية (قناة السويس). كما يراقب الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأخرى برامج الجنسية عبر الاستثمار التي تنفذها مصر منذ عام 2020، حيث انضمام مصر للعديد من التكتلات الدولية سيساعد على زيادة الاستثمارات والمستثمرين الراغبين في الحصول على الجنسية المصرية في مقابل التسهيلات الاستثمارية التي سيتحصلون عليها. ومن المعروف أن الدول التي تطبق هذه

البرامج يُتوقع أن يكون لديها نظام مراقبة قوي ضد المخاطر الأمنية المحتملة، وعلى المدى الطويل سيتم طرح التساؤل التالي حول إدراج شروط للحصول على الجنسية عبر الاستثمار للانضمام لمثل تلك التكتلات وغيرها من التجمعات الدولية.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن إجابات للتساؤل التالي وهو: من يحصل على الجنسية عبر الاستثمار في مصر ولماذا؟ وعليه يمكن أن تساهم الإجابة على هذا السؤال في كشف مكانة مصر واستكمال جزء مفقود من الصورة. وسيمهد الطريق أيضًا للتفكير في كيفية تأثير تنفيذ هذه البرامج في مصر على تشكيل تنقلات الأموال والأفراد على المستويين الإقليمي والعالمي، وسيتم تناول دور أحد أدوات الاستثمار الحديثة والمبتكرة وهي التي تتناولها الدراسة بهدف جذب الاستثمارات وهي "سندات المحليات"، منها سينم بناء مؤشر للعلاقة ما بين كسب الجنسية عن طريق الاستثمار في سندات المحليات وهو ما يميز الموضوع حيث يعتبر الموضوع كفكرة جديدة من نوعه ولم يتم تناوله بحثيًا او عمليًا عن طريق الربط ما بين الحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار في تلك النوعية من السندات.

2.4 برامج الجنسية المصرية

في مارس 2020، نشرت الحكومة المصرية قانونًا جديدًا للجنسية (أقرّ في عام 2019) يسمح للمستثمرين الأجانب بتقديم مساهمة مالية وبالتالي اكتساب الأهلية للحصول على الجنسية. وقد أنشأت الحكومة وحدة متخصصة للجنسية عن طريق الاستثمار للإشراف على البرنامج، والذي صُمم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك متطلبات تضمنها هذا البرنامج الجنسية المصرية للتأهل للحصول على الجنسية، حيث كان على المستثمرين اختيار أحد خيارات الاستثمار التالية¹:

- 1- التبرع: مساهمة غير قابلة للاسترداد بمبلغ 250 ألف دولار أمريكي لصالح الخزينة العامة للدولة.
- 2- الاستثمار العقاري: استثمار بقيمة 300 ألف دولار أمريكي في العقارات من المشاريع المملوكة للحكومة. ويمكن شراء عقار أو أكثر، وقد تكون المشاريع قيد الإنشاء أو مكتملة بالفعل. وبعد خمس سنوات، يجوز للمستثمرين بيع العقارات.

¹ <https://www.ecu.gov.eg/>

3- الاستثمار التجاري: استثمار بقيمة 350 ألف دولار أميركي في مشروع تجاري محلي جديد أو قائم والتبرع بمبلغ 100 ألف دولار أميركي لخزينة الدولة. ويجب أن يستمر المشروع لمدة خمس سنوات على الأقل.

4- الوديعة البنكية: تحويل مبلغ 500 ألف دولار أميركي، قابل للاسترداد بالعملة المحلية بعد ثلاث سنوات بدون فوائد.

وعليه، أهم الاجراءات كانت أن يتمتع المتقدم بصحة جيدة وأن يكون سجله الجنائي خاليا من أي سوابق، ويجب أن تكون جميع الاستثمارات بالدولار الأميركي ومحولة من الخارج. ويجب إيداع التبرعات والودائع المصرفية في حساب خاص بوحدة الجنسية بالاستثمار بخزانة البنك المركزي المصري. ومن أهم المزايا التي سيتحصل عليها المستثمر هي الحق في العيش والعمل والدراسة في مصر، والسفر بدون تأشيرة إلى بلدان معينة، والوصول إلى دولة ذات تراث ثقافي غني.

3.4 الأسباب والدوافع لاختيار الجنسية المصرية

ان القيمة الأساسية للجنسية تكمن في الحقوق المرتبطة بالتنقل الدولي. وبالتالي، إذا كان الهدف هو تسهيل التنقل عبر الحدود، فمن المتوقع أن تمنح دولة الجنسية الجديدة فرص تنقل أكبر مقارنة بالدولة الأصلية¹. وبالتالي من أهم المميزات التي قد تساعد على جذب المستثمرين للحصول على الجنسية، هي أن الجنسية المصرية توفر لهم إمكانية السفر بسهولة إلى عدد أكبر من الدول ومن أهم الدوافع التي قد تساعد على ذلك:

1. تحسين التنقل الدولي: يمكن للحكومة المصرية تحسين مكانة جواز السفر المصري من خلال تعزيز الاتفاقيات الدولية لتسهيل السفر بدون تأشيرة، وتقديم الجنسية المصرية كوسيلة للحصول على تنقل دولي أفضل للأفراد من دول إفريقيا وآسيا التي تعاني من قيود شديدة على السفر.

2. استقطاب مستثمرين دوليين: موقع مصر الاستراتيجي كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار بين إفريقيا وآسيا وأوروبا يجعلها وجهة جذابة. تقديم الجنسية المصرية مقابل استثمارات في القطاعات الرئيسية مثل العقارات، الزراعة، أو الصناعات الخضراء.

3. الاستفادة من قطاع العقارات: يمكن تصميم برنامج يمنح الجنسية للأفراد الذين يستثمرون في مشاريع سكنية أو سياحية كبرى، خاصة في المدن الجديدة مثل العاصمة الإدارية الجديدة أو العلمين الجديدة.

¹Bauböck, R. 2019. Genuine links and useful passports: Evaluating strategic uses of citizenship. Journal of Ethnic & Migration Studies 45, no. 6: 1015–26. doi:10.1080/1369183X.2018.1440495.

4. **تحسين جودة الخدمات:** تعزيز تقديم خدمات صحية وتعليمية متقدمة ضمن البرامج الاستثمارية، مما يعزز جذب المستثمرين الذين يبحثون عن حياة أفضل لعائلاتهم.
 5. **توجيه الاستثمارات نحو التنمية المستدامة:** توجيه الاستثمارات نحو مشاريع الطاقة النظيفة أو الزراعة المستدامة، وربط الحصول على الجنسية بالاستثمار في مجالات تدعم أهداف التنمية المستدامة.
 6. **جذب مستثمرين من أسواق مستهدفة:** يمكن لمصر استهداف مستثمرين من الدول الإفريقية والآسيوية، خاصة الدول التي تربطها بمصر علاقات قوية مثل السودان، الخليج العربي، والهند.
 7. **تعزيز الرقابة والشفافية:** إنشاء نظام رقابي صارم يضمن تتبع مصادر الأموال المستثمرة. اعتماد ضوابط تمنع استغلال البرنامج في أنشطة غير قانونية.
- وقد ينتج عن ذلك، جذب تدفقات مالية جديدة لدعم الاقتصاد المصري،، تنشيط قطاعات مهمة مثل العقارات والسياحة والتعليم، تحسين مكانة مصر كمركز إقليمي للاستثمارات الدولية.

5. السندات وأنواعها ومتطلباتها القانونية

هناك العديد من أنواع السندات مثل السندات الحكومية والتي تستخدم لتمويل أنشطة محددة (الطرق والكباري) وخاصة التي يتم تحصيل رسوم عليها. ولكن مثل تلك النوعية من السندات يجب ان تأخذ تصنيف ائتماني وذلك في حالة إصدارها دولياً.

بينما هناك نوعين آخرين من السندات وهما سندات الشركات وهي موجهة للمستثمرين من المؤسسات مثل (شركات التأمين والبنوك وصناديق التحوط). وتعتبر من أدوات السوق الرأسمالية، حيث تصدر الشركات السندات للاقتراض من أجل تنمية أعمالها أو شراء ممتلكات ومعدات أو القيام بمشاريع مربحة أو للبحث والتطوير. حيث ترسل الشركات الى حاملي السندات مدفوعات الفائدة مرتين شهرياً، وتسدد القيمة الاسمية للسند بتاريخ الاستحقاق.

بينما النوع الذي نستهدف إصداره في مصر كأحد الأدوات التمويلية الجديدة والتي ستساعد على الاستغلال الأمثل للموارد وستخفض من عجز الموازنة العامة للدولة وهي سندات المحلية.

1.5 سندات المحليات وسيلة جديدة للتمويل والاستثمار

أولاً: مفهوم سندات المحليات

تعتبر سندات المحليات (البلديات) عن التزامات دين تصدرها الولايات والمحافظات وغيرها من الكيانات العامة لتمويل مشاريع البنية الأساسية مثل بناء المدارس والطرق السريعة وأنظمة الصرف الصحي، فضلاً عن تمويل الالتزامات اليومية. عندما تشتري سنداً بلدياً، فإنك تقرض المصدر مقابل وعد بسداد مدفوعات فائدة منتظمة وإرجاع القيمة الاسمية للسند (القيمة الاسمية) في تاريخ استحقاق السند. فعلى سبيل المثال، يشتري دافعي الضرائب في الولايات المتحدة سندات الولايات أو (المحليات) إما بشكل مباشر أو من خلال حسابات مُدارة بشكل منفصل، أو يشترون صناديق الاستثمار المشترك وصناديق التداول المتداولة التي تستثمر في سندات المحليات¹.

ثانياً: أنواع سندات المحليات:

هناك عدة أنواع من سندات المحليات ولكن النوعان الأكثر شيوعاً من السندات البلدية هما²:

1. **سندات الالتزام العام (GO) General Obligation**: يتم دعم هذه السندات بواسطة "الإيمان الكامل والائتمان" للجهة المُصدرة، والتي تمتلك سلطة فرض الضرائب على السكان لضمان سداد مستحقات حاملي السندات.

2. **سندات الإيرادات Revenue Bonds**: تعتمد هذه السندات على الإيرادات الناتجة عن مشروعات محددة، مثل الطرق السريعة أو الجسور، لتغطية التزاماتها المالية.

في بعض الحالات، تقوم الجهات المصدرة للمحليات بإصدار نوع خاص من سندات الإيرادات يُعرف باسم "سندات النشاط الخاص"، وذلك نيابة عن كيانات خاصة لا تمتلك القدرة على إصدار ديون معفاة من الضرائب بشكل مستقل. تُستخدم هذه السندات لتمويل مشروعات محددة مثل مرافق الرعاية الصحية، الإسكان منخفض التكلفة، والمنشآت التعليمية. في هذه الحالات، تعمل الجهات المحلية كـ "جهة مُصدرة" نيابة عن المقترض، لكنها لا تتحمل أي مسؤولية عن السداد أو ضمانه. وبدلاً من ذلك، يكون المقترض، المعروف بـ الملتزم، هو المسؤول النهائي عن سداد أصل الدين ودفع الفوائد.

¹ For more information:

- <https://www.msrb.org/Municipal-Bond-Basics>
- <https://doi.org/10.1016/B978-075064677-2.50029-2>

² <https://www.fidelity.com/fixed-income-bonds/individual-bonds/municipal-bonds>

غالبية سندات المحليات هي سندات ذات معدل فائدة ثابت، حيث يتم دفع معدل فائدة محدد ومستقر حتى تاريخ الاستحقاق، أو قبل ذلك إذا تم استرداد السندات بشكل مبكر. ومع ذلك، يوجد نوع أقل شيوعاً من سندات المحليات يعتمد على معدلات فائدة متغيرة. من بين هذه الأنواع، تُعد التزامات الطلب ذات السعر المتغير (VRDOs) variable rate demand obligations الأكثر شيوعاً. تُعرف هذه الأدوات المالية بأنها أوراق دين طويلة الأجل (بفترات استحقاق تتراوح عادة بين 20 إلى 30 عاماً)، لكنها تتميز بفترات أسعار فائدة قصيرة الأجل تُعاد تعيينها بصفة دورية. وتُعد هذه السندات جذابة بشكل خاص للمستثمرين المؤسسيين. ونظراً للحاجة المستمرة إلى استكشاف وابتكار آليات تمويلية جديدة تُسهم في خفض عجز الموازنة العامة للدولة وتحسين مستويات معيشة الأفراد، يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على آلية تمويلية مبتكرة تجمع بين سندات المحليات ومنح الجنسية المصرية مقابل الاستثمار، حيث يتم اشتراط الاستثمار في سندات المحليات كأحد المعايير للحصول على الجنسية المصرية.

سندات المحليات تُعد إحدى الأدوات التمويلية الحديثة التي يمكن استخدامها في تمويل النفقات وتنفيذ المشروعات الخاصة بكل محافظة. فهي أدوات مالية تصدرها الحكومات المحلية لتمويل المشروعات العامة، وتعتبر وسيلة فعّالة لجمع الأموال اللازمة لتطوير المناطق المحلية. ومن بين الجهات التي يمكنها إصدار سندات المحليات، نجد المنظمات غير الربحية، وشركات القطاع الخاص (مثل المستشفيات والجامعات)، بالإضافة إلى الكيانات التي تقدم خدمات عامة (مثل المرافق وهيئات النقل العام).

على الرغم من وجود فوائض تمويلية لدى مواطني المحليات، إلا أن تمويل نفقاتها لا يزال يعتمد على مصدرين رئيسيين: ما تخصصه لها الموازنة العامة للدولة، أو الرسوم المفروضة بأشكالها المختلفة من قبل المحليات على المواطنين أو المستثمرين. يُذكر أن هناك أكثر من 27 مصدرًا لتمويل المحليات، من أبرزها الحق الكامل للمحليات في الاحتفاظ بالإيرادات الناتجة عن الضريبة العقارية باعتبارها ضريبة محلية خاصة بالمنطقة. في هذا الإطار، تُعد سندات المحليات حلاً مبتكراً يتيح للحكومات المحلية فرصة جذب الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يخفف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة.

ولتعزيز جاذبية هذه السندات وزيادة الإقبال عليها، يأتي دور منح الجنسية المصرية مقابل الاستثمار كآلية تكاملية. حيث يتم ربط الحصول على الجنسية المصرية بشرط الاستثمار في سندات المحليات، مما يضمن توجيه رؤوس الأموال الأجنبية مباشرة نحو تمويل المشروعات التنموية على المستوى المحلي. هذه

الخطوة تُحقق عدة أهداف؛ فمن ناحية، تُسهم في توفير مصادر تمويل مستقرة وطويلة الأجل للمحليات، ومن ناحية أخرى، تُعزز من تدفقات العملة الأجنبية، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

واشترط الاستثمار في سندات المحليات كأداة للحصول على الجنسية، فذلك سيُمكن الدولة من الاستفادة من العائد المزدوج لهذه الآلية: تحسين إدارة الموارد المالية على المستوى المحلي، ودعم مشروعات التنمية المستدامة التي تعود بالنفع المباشر على المواطنين. كما تُتيح هذه الاستراتيجية آفاقاً جديدة لتعزيز مكانة مصر كوجهة استثمارية جاذبة، مما يُسهم في تقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية ويُخفف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة.

2.5 التحليل الرباعي لإصدار سندات المحليات

التحديات:

1. إصدار سندات محلية للمحليات يحتاج إلى ضامن يتمتع بالثقة. قد يكون هذا الضامن هو الحكومة نفسها، مما يمنح السندات معايير الحكومة المالية نفسها، أو يمكن الاعتماد على موازنات خاصة بالمحليات تتميز بالشفافية والدقة، لتصبح هذه الموازنات الضامن الأساسي. من الأفضل العمل على إعداد موازنات محلية منفصلة، حتى وإن تطلب ذلك وقتاً وجهداً إضافيين من الحكومة.
2. إجراء دراسات تفصيلية لكل محافظة تشمل تحليل مواردها، مزاياها النسبية، وقدراتها البشرية، مما يسهم في رسم خطط تنموية فعالة لكل محافظة.
3. تطوير كفاءة العاملين في المحليات لضمان نجاح تطبيق اللامركزية وتوسيع سلطات المحليات بالشكل الأمثل
4. إصدار سندات دولية للمحليات قد يستقطب استثمارات كبيرة من جهات دولية. هناك تجارب رائدة في هذا المجال، مثل الصين، التي حققت نجاحاً كبيراً في التوسع بإصدار سندات المحليات.
5. تعزيز التعاون بين وزارة المالية والمحافظين ومسؤولي المحليات، مع ضرورة فرض رقابة مالية صارمة لمنع التوسع غير المحسوب في إصدار السندات دون وجود مصادر مستدامة للإيرادات.

نقاط القوة:

1. إصدار سندات المحليات يمثل وسيلة جديدة وفعّالة لاستغلال الأموال المكتتزة أو المهذرة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تمويل نفقات تطوير البنية التحتية والخدمات العامة مثل التعليم والصحة. يمكن أن توفر هذه السندات أداة تمويل ذاتي للمحليات من خلال توجيه مدخرات السكان نحو استثمارات تعود بالفائدة عليهم، مما يساهم في تقليل النفقات العامة وتعزيز مشاركة السكان في تنمية محافظاتهم.
2. مع إعداد موازنات محلية وفق قانون الإدارة المحلية الجديد الذي يستهدف اللامركزية، سيُتاح إصدار السندات بناءً على الإيرادات المحلية. هذا يتماشى مع مفهوم "محلية التنمية"، الذي يهدف إلى وضع خطط تنموية مخصصة لكل محافظة بناءً على احتياجاتها من الإيرادات والمصروفات والمشروعات.
3. ستعزز سندات المحليات تنمية الموارد المحلية وتشجع إنشاء مشروعات تستفيد من الميزات النسبية لكل محافظة. على سبيل المثال، يمكن لمحافظة دمياط أن تستفيد من ميزتها النسبية في صناعة الأخشاب. بالنسبة للمحافظات التي تفتقر إلى ميزات واضحة، ستحفزها هذه السندات على البحث عن فرص استثمارية جديدة.

الفرص:

1. إمكانية ربط سندات المحليات مستقبلاً بالمشتقات المالية وصناديق التحوط بالتعاون مع البنك المركزي المصري، مما يعزز جاذبيتها للمستثمرين.
2. الحصول على تصنيف ائتماني من مؤسسات دولية، مما يفتح المجال لجذب استثمارات أجنبية أكبر إلى هذا النوع من السندات.

التحديات:

1. عائدات سندات المحليات تكون عادة أعلى بقليل من عائدات السندات الحكومية، ولكنها تحمل مخاطر أعلى نسبيًا.
2. على المدى الطويل، قد تكون عوائد السندات أقل من عوائد الأسهم، مما قد يجعلها غير كافية للتغلب على التضخم.
3. مخاطر أسعار الفائدة (مخاطر السوق)، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات والعكس صحيح. يمكن تقليل هذه المخاطر من خلال ربط السندات بصناديق التحوط والمشتقات المالية.

إجمالاً، يمثل إصدار سندات المحليات خطوة واحدة لتمويل التنمية المحلية وتحقيق الاستدامة المالية، بشرط مواجهة التحديات والتهديدات المحتملة من خلال سياسات مدروسة وآليات مبتكرة.

ولكي يتم إصدار تلك النوعية فيجب تمر بعدة خطوات للإصدار :-

- 1- اختيار متعهد الاكتتاب (بنك وطني)
 - 2- التسجيل لدى بورصة الأوراق المالية
 - 3- القرار (التحقق والمراقبة)
 - 4- الإفصاح عن المعلومات (نشرة الاكتتاب، مذكرات الإصدار، التقرير المالي، تقرير التدقيق المالي)
 - 5- الحصول على تصنيف ائتماني
 - 6- حجم إصدار السندات (لا يتعدى 40% من صافي الأصول).
 - 7- طلب ادراج السند دولياً
 - 8- إصدار السندات (عملية التسجيل والتسوية)
- الهدف (تعبئة الموارد المالية لدى سكان المحليات واستثمار الأموال المتحصل عليها من تلك السندات بما يتماشى مع الأهداف القومية)

3.5 المتطلبات القانونية للسندات

لصياغة سندات ربط الحصول على الجنسية عبر الاستثمار بها، هناك متطلبات قانونية وتشريعية رئيسية تعتمد على الممارسات المتبعة عالمياً، مع مراعاة خصوصية القوانين المحلية لكل دولة. فيما يلي التفاصيل مع الإشارة إلى مصادر موثوقة¹:

6. الحد الأدنى للاستثمار: تتطلب العديد من الدول حدًا أدنى من الاستثمار للحصول على الجنسية أو الإقامة. على سبيل المثال، سنغافورة تشترط استثمارات كبيرة للمساهمة في الاقتصاد المحلي، بينما تقدم مالطا برنامجًا يتضمن مساهمة مالية واستثمارات في العقارات والسندات الحكومية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

¹ <https://www.henleyglobal.com/countries>

7. **مدة الاحتفاظ بالاستثمار:** عادةً ما يُطلب من المستثمرين الاحتفاظ باستثماراتهم لفترة محددة، تتراوح

بين 5 إلى 7 سنوات في معظم البرامج، مثل برامج أستراليا ومالطا.

8. **الفحص الأمني:** يتعين على المتقدمين اجتياز فحص أمني شامل للتحقق من خلفياتهم الجنائية وضمان

أمن الدولة المستضيفة.

9. **التحقق من مصدر الأموال:** يُطلب من المتقدمين تقديم وثائق تثبت قانونية ونظافة أموالهم المستخدمة

في الاستثمار، وهو إجراء متبع في جميع الدول لتجنب قضايا غسل الأموال.

10. **شروط إضافية:** قد تطلب الدول شروطاً إضافية مثل إثبات الإقامة أو المشاركة في الأنشطة الاقتصادية

المحلية (مثل خلق وظائف أو المساهمة في مشاريع تنموية). هذه الشروط بارزة في برامج أستراليا ومالطا.

11. **التأمين الصحي:** بعض الدول مثل مالطا تتطلب إثبات تأمين صحي لضمان سلامة المستثمرين

وعائلاتهم.

هذه المتطلبات القانونية يجب أن تُفحص بعناية قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار، حيث أن عدم الامتثال

لأي من هذه المتطلبات يمكن أن يؤدي إلى رفض الطلب أو إلغاء الجنسية المكتسبة.

12. **مؤشر المواطنة عن طريق الاستثمار في سندات المحليات:** "آلية جديدة للحصول على الجنسية

المصرية"

يعد إنشاء مؤشر خاص بالاستثمار في سندات المحليات للحصول على الجنسية المصرية خطوة مهمة تجمع

بين تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية. هذا المؤشر يمكن أن يساهم في تعزيز الشفافية،

وتحفيز الأفراد على الاستثمار في مشروعات تنموية داخل المحافظات المصرية.

1.7 منهجية المؤشر

1. الأهداف الرئيسية للمؤشر

- تقييم مساهمة الاستثمارات الناتجة عن برنامج منح الجنسية في التنمية المحلية.
- قياس التأثير الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات على المحليات (البنية التحتية، التشغيل، الخدمات العامة).
- المساهمة في تمويل عجز الموازنة.
- تقديم أداة لصناع القرار لتحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

2. الأبعاد الرئيسية للمؤشر (Dimensions)

يمكن تقسيم المؤشر إلى أبعاد رئيسية تعكس تأثير الاستثمار على المحليات. المكونات المقترحة هي:

أ. البعد الاقتصادي

- الإيرادات الناتجة عن التبرعات
- الاستثمارات العقارية
- الاستثمارات التجارية
- الودائع البنكية
- تمويل مشاريع المحليات

ب. البعد المالي: سوف نستخدم قيم الاستقرار المالي ومرونة السياسات المالية وذلك على افتراض ان قيمة الاستقرار المالي تقدر ب 80 من 100 بوزن (70%)، ومرونة السياسات المالية 60 من 100 بوزن (30%)
ج. البعد الاجتماعي: سوف يتضمن هذا البعد مؤشرات فرعية بعدد (2) الخدمات الاجتماعية: المتمثلة في مبادرات مثل خدمات حياة كريمة وغيرها، بالإضافة الى خدمات الدعم الاجتماعي وغيرها من الاموال الموجه لتلك النوعية من الخدمات وخاصة في المحليات.

د. البعد البيئي: نظراً لأن البعد البيئي يُمثل فقط 10% من المؤشر الرئيسي، فقد تم توزيع الوزن الفرعي على المعايير البيئية الأساسية:

جدول رقم (2) المؤشرات الفرعية للبعد البيئي

المعيار	الوزن النسبي ضمن البعد البيئي
الطاقة المتجددة	40%
إدارة الموارد المائية	30%
إدارة النفايات	20%
المساحات الخضراء	10%

المصدر: من اعداد البحث طبقاً للعديد من التقارير الدورية وخطة 2030 للدولة

هـ. مؤشرات الاستقرار السياسي والشفافية

أ) مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس مدى استقرار البيئة السياسية وتأثيرها على قرارات المستثمرين، يمكن استخدام التقييم على مقياس من 0 إلى 100، حيث 0 يمثل بيئة غير مستقرة للغاية، و100 يمثل بيئة مستقرة تماماً، حيث إن الاستقرار السياسي يزيد من الثقة في الاقتصاد.

ب) مؤشر الشفافية

يقيس مدى شفافية الحكومة في التعامل مع الإيرادات والسياسات، يتم تقييمه أيضًا على مقياس من (0 إلى 100)، حيث 0 يمثل غياب الشفافية، و100 يمثل شفافية كاملة، ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم فعالية توجيه الأموال الناتجة عن الاستثمارات، حيث يؤثر على ثقة المستثمرين في خيارات مثل تمويل المحليات والتبرعات.

3. تحديد الأوزان لكل بعد

يجب تحديد الأهمية النسبية لكل بعد في المؤشر، فقد تم اقتراح الأوزان التالية طبقًا لأهميتها النسبية في الاقتصاد المصري:

جدول رقم (3) للأوزان الإجمالية للأبعاد داخل المؤشر الرئيسي

الوزن الإجمالي (%)	البعد
25%	البعد الاقتصادي
25%	البعد المالي
20%	البعد الاجتماعي
10%	البعد البيئي
10%	مؤشر الاستقرار
10%	مؤشر الشفافية

المصدر: الأوزان من إعداد الباحث، بالاعتماد على أوزان منهجية حساب مؤشر جاهزية الأعمال الصادر من البنك الدولي، ووكالة التصنيف

الائتماني "موديز"

معادلة للمؤشر هي عبارة تجميع للأبعاد الثلاثة مع الأخذ في الاعتبار الأوزان المرجحة:

$$\text{المؤشر النهائي} = 0.25 \times \text{البعد الاقتصادي} + 0.25 \times \text{البعد المالي} + 0.20 \times \text{البعد الاجتماعي} + 0.10 \times \text{البعد البيئي} + 0.10 \times \text{الاستقرار السياسي} + 0.10 \times \text{الشفافية}$$

2.7 بناء مؤشر المواطنة لكسب الجنسية المصرية بالاستثمار في سندات المحليات

بناءً على طبيعة الموضوع، والشروط الموضوعية من الحكومة المصرية للحصول على الجنسية المصرية عن طريق الاستثمار فقد تم وضعها من ضمن معايير بناء المؤشر وربطها أيضًا بالاستثمار في سندات المحليات، يمكن اختيار المكونات المطلوبة:

1. التبرع: 250,000 دولار أمريكي (حد أدنى).
2. الاستثمار العقاري 300,000 دولار أمريكي.

3. الاستثمار التجاري 350,000 دولار أمريكي بالإضافة الى 100 ألف دولار أمريكي كتبرع
4. الوديعة البنكية 500,000 دولار أمريكي.
5. تمويل مشاريع المحليات 5% من الناتج المحلي الإجمالي (400 مليار دولار أمريكي).

البيانات المستخدمة:

البعد الاقتصادي يعتمد في حسابه على 5 مؤشرات فرعية وهم (التبرع، الاستثمار العقاري، الاستثمار تجاري، الوديعة بنكية، وتمويل مشاريع المحليات). سنقوم بحساب كل من هذه المؤشرات الفرعية بناءً على البيانات التالية:

- التبرع: 250,000 دولار أمريكي (الحد الأدنى).
- الاستثمار العقاري: 300,000 دولار أمريكي.
- الاستثمار التجاري: 350,000 دولار أمريكي + 100,000 دولار أمريكي كتبرع (مجموع الاستثمار التجاري 450,000 دولار أمريكي).
- الوديعة البنكية: 500,000 دولار أمريكي.
- تمويل مشاريع المحليات: 5% من الناتج المحلي الإجمالي (400 مليار دولار أمريكي).

الأوزان المرجحة للبُعد الاقتصادي:

- التبرع: 20%
- الاستثمار العقاري: 25%
- الاستثمار التجاري: 30%
- الوديعة البنكية: 15%
- تمويل مشاريع المحليات: 10%

حساب مساهمة كل مؤشر فرعى في البُعد الاقتصادي:

1. التبرع:

القيمة الفعلية للتبرع تقدر طبقاً لمتطلبات الحصول على الجنسية المصرية تقدر ب 250,000 دولار أمريكي، وبالتالي نحتاج إلى تحويل القيمة إلى تحويل المؤشر الى نقاط تتراوح ما بين (0 و 100). سنقارن القيمة المعطاة مع القيمة التي قد نعتبرها " (المعيار الافضل¹) (وهي 1,000,000 دولار أمريكي).

$$\text{النسبة} = \frac{1000000}{2500000} * 100 = 25\% \quad (1)$$

¹ تم افتراض تلك القيمة كمتوسط لإجمالي الشروط التي تستهدفها الدولة ، بالإضافة الى ان هذا اعلى قيمة تتحصل عليها بعض الدول كتبرعات او استثمارات طبقاً للتجارب الدولية الأخرى.

$$(2) \text{ المساهمة} = (100/25 * 20 \text{ الوزن النسبي}) = 5 \text{ نقطة}$$

وبالتالي ستكون نسبة التبرعات الى القيمة الأفضل تقدر ب 25% طبقاً للمعادلة رقم (1)، بالنسبة لمساهمة التبرعات طبقاً لوزنها النسبي المذكور في الجدول رقم (2) ستقدر ب 5% طبقاً للمعادلة رقم (2).

2. الاستثمار العقاري:

القيمة الفعلية للاستثمار العقاري = 300,000 دولار أمريكي، وبالتالي نحتاج إلى تحويل القيمة إلى تحويل المؤشر الى نقاط تتراوح ما بين (0 و 100). سنقارن القيمة المعطاة مع القيمة التي قد نعتبرها "المعيار الافضل) (وهي 1,000,000 دولار أمريكي).

$$(3) \text{ النسبة} = (1000000/3000000) * 100 = 30\%$$

$$(4) \text{ المساهمة} = (100/30 * 25 \text{ الوزن النسبي}) = 7.5 \text{ نقطة}$$

3. الاستثمار التجاري:

القيمة الفعلية للاستثمار التجاري = 450,000 دولار أمريكي (350 استثمار + 100 تبرع)، وبالتالي نحتاج إلى تحويل القيمة إلى تحويل المؤشر الى نقاط تتراوح ما بين (0 و 100). سنقارن القيمة المعطاة مع القيمة التي قد نعتبرها "المعيار الافضل) (وهي 1,000,000 دولار أمريكي).

$$(5) \text{ النسبة} = (1000000/4500000) * 100 = 45\%$$

$$(6) \text{ المساهمة} = (100/45 * 30 \text{ الوزن النسبي}) = 13.5 \text{ نقطة}$$

4. الوديعة البنكية:

القيمة الفعلية للوديعة البنكية = 500,000 دولار أمريكي، وسيتم تحويلها الى نقاط ما بين تتراوح ما بين (0 و 100).

$$(7) \text{ النسبة} = (1000000/500000) * 100 = 50\%$$

$$(8) \text{ المساهمة} = (100/50) * 15 \text{ الوزن النسبي} = 7.5 \text{ نقطة}$$

5. تمويل مشاريع المحليات:

القيمة الفعلية لتمويل مشاريع المحليات تقدر 5% من الناتج المحلي الإجمالي (400 مليار دولار أمريكي)، وبالتالي القيمة الفعلية ستقدر ب 20 مليار دولار امريكي

$$(9) \text{ النسبة} = (400/20) * 100 = 5\%$$

$$(10) \text{ المساهمة} = (100/5) * 10 \text{ الوزن النسبي} = 0.5 \text{ نقطة}$$

6. إجمالي البُعد الاقتصادي:

$$(11) \quad \text{إجمالي البُعد الاقتصادي} = 5 + 7.5 + 13.5 + 7.5 + 0.5 = 34 \text{ نقطة}$$

$$(12) \quad \text{مساهمة البُعد الاقتصادي في المؤشر الرئيسي} = (100/34) * 25 = 8.5 \text{ نقطة}$$

يشير هذا البُعد إلى قدرة البرنامج الاستثمار في سندات المحليات المرتبطة بالحصول على الجنسية المصرية على خلق قيمة اقتصادية عبر العوائد الناتجة عن الاستثمار في سندات المحليات. والنتيجة الحالية (8.5 نقطة)، تعكس أداءً متوسطاً بسبب ضعف الحوافز الحالية للمستثمرين، مما يتطلب تحسين العوائد المقدمة والربط المباشر بمشاريع تنموية جاذبة.

ثانياً: البُعد المالي

لحساب البُعد المالي، سيتم افتراض أن هناك قيمً للمؤشرات الفرعية الاستقرار المالي ومرونة السياسات المالية. على افتراض ان قيمة الاستقرار المالي تقدر ب 80 من 100 بوزن (70%)، ومرونة السياسات المالية 60 من 100 بوزن (30%)

$$(13) \quad \text{مساهمة الاستقرار المالي} = (100/80) * 70 = 87.5 \text{ نقطة}$$

$$(14) \quad \text{مساهمة مرونة السياسات المالية} = (100/60) * 30 = 50 \text{ نقطة}$$

1. إجمالي البُعد المالي

$$(15) \quad \text{إجمالي البُعد المالي} = 56 + 18 = 74 \text{ نقطة}$$

$$(16) \quad \text{مساهمة البُعد المالي في المؤشر الرئيسي} = (100/74) * 25 = 18.5 \text{ نقطة}$$

يُظهر المؤشر أن الاستثمار في سندات المحليات يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تقليل العجز المالي وتخفيف الضغط على العملة المحلية وتوضيح قيمة البُعد المالي (18.5 نقطة) الاداء الجيد للاستثمار في سندات المحليات إمكاناته في خفض الاعتماد على الدين الخارجي ودعم استقرار سعر الصرف.

ثالثاً: البُعد الاجتماعي

لحساب البُعد الاجتماعي، والتي تتمثل في الخدمات الاجتماعية (مبادرات مثل خدمات حياة كريمة)، وخدمات الدعم الاجتماعي وغيرها من الاموال الموجه لتلك النوعية من الخدمات وخاصة في المحليات وسيتم اعطاءها قيمة تقدر ب (65 من 100) بوزن نسبي 60 بالإضافة الى الاندماج الثقافي بإجمالي نقاط (50 من 100) بوزن نسبي 40.

$$(17) \quad \text{مساهمة الخدمات الاجتماعية} = (100/65) * 60 = 92.3 \text{ نقطة}$$

$$(18) \quad \text{مساهمة الاندماج الثقافي} = (100/50) * 40 = 80 \text{ نقطة}$$

1- إجمالي البُعد الاجتماعي

$$(19) \quad \text{إجمالي البُعد الاجتماعي} = 39 + 20 = 59$$

$$(20) \quad \text{مساهمة البُعد الاجتماعي في المؤشر الرئيسي} = 100/59 * 20 = 11.8 \text{ نقطة}$$

يركز هذا المؤشر الفرعي على تحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المحليات ويعكس الأداء الاجتماعي (11.8 نقطة) الجيد تأثير البرنامج في توفير تمويل للمشاريع التنموية مثل المدارس، المستشفيات، وتحسين الطرق، مما يزيد من استدامته على المستوى المجتمعي.

رابعاً: البعد البيئي

لحساب البُعد البيئي والذي يتضمن 4 مؤشرات فرعية بأوزان نسبية طبقاً لجدول رقم (2) الطاقة المتجددة، ادارة الموارد المائية، ادارة النفايات، المساحات الخضراء.

$$(21) \quad \text{مساهمة الطاقة المتجددة (تقييم 5 من 10)} = 5 * 40\% = 2 \text{ نقطة}$$

$$(22) \quad \text{مساهمة ادارة الموارد المائية (تقييم 6 من 10)} = 6 * 30\% = 1.8 \text{ نقطة}$$

$$(23) \quad \text{مساهمة ادارة النفايات (تقييم 4 من 10)} = 4 * 20\% = 0.8 \text{ نقطة}$$

$$(24) \quad \text{مساهمة المساحات الخضراء (تقييم 5 من 10)} = 5 * 20\% = 0.5 \text{ نقطة}$$

1- إجمالي البُعد البيئي

$$(25) \quad \text{مساهمة البُعد البيئي في المؤشر الرئيسي} = 2 + 1.8 + 0.8 + 0.5 = 4.15 \text{ نقطة}$$

النتيجة النهائية للبُعد البيئي (4.15) تُظهر وجود مساهمة بيئية محدودة ولكنها قابلة للتحسين، والضعف النسبي في البُعد البيئي يعكس قلة التركيز على المشاريع البيئية المستدامة، مما يستدعي زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة وإدارة الموارد.

خامساً: مؤشر الاستقرار السياسي والشفافية

بفرض ان قيمة المؤشر الفرعي الاستقرار السياسي بقيمة 50 من 100، وبالتالي فإن قيمة مساهمة المؤشر الفرعي في المؤشر الرئيسي طبقاً لوزنه المقدر ب 10% تقدر ب 5 نقاط، وقيمة المؤشر الفرعي الشفافية تقدر ب 50 من 100، وبالتالي فإن قيمة مساهمته في المؤشر الرئيسي طبقاً لوزنه المقدر ب 10% تقدر ب 5 نقاط.

$$(26) \quad \text{مساهمة الاستقرار في المؤشر الرئيسي} = 100/50 * 5 = 10 \text{ نقطة}$$

$$(27) \quad \text{مساهمة الشفافية في المؤشر الرئيسي} = 100/50 * 5 = 10 \text{ نقطة}$$

جدول رقم (3) القيمة النهائية لمؤشر المواطنة المصرية لكسب الجنسية

التبؤء	قيم المؤشرات الفرعية	النسبة بعد المعاييرة من 100	الأوزان النسبية ¹	مساهمة المؤشر الفرعي في المؤشر الرئيسي
التبؤء الاقتصادي	التبرع: 250,000 دولار أمريكي	25	25%	8.5
	الاستثمار العقاري: 300,000 دولار أمريكي	30		
	الاستثمار التجاري: 450,000 دولار أمريكي	45		
	الوديعة البنكية: 500,000 دولار أمريكي	50		
	تمويل مشاريع المحليات: 5% من الناتج المحلي	5		
التبؤء المالي	الاستقرار المالي	80	25%	18.5
	مرونة السياسات المالية	60		
التبؤء الاجتماعي	الخدمات الاجتماعية	65	20%	11.8
	الاندماج الثقافي	50		
التبؤء البيئي	الطاقة المتجددة	40	10%	4.15
	إدارة الموارد المائية	30		
	إدارة موارد النفايات	20		
	المساحات الخضراء	20		
الاستقرار	مؤشر الاستقرار	50	10%	5
الشفافية	مؤشر الشفافية	50	10%	5
قيمة مؤشر المواطنة المصرية لكسب الجنسية				
			100%	53.95

حقق المؤشر نتيجة متوسطة تقدر ب (53.95 نقطة) وبالتالي تعكس تلك النتيجة أداءً متوسطاً بفضل التركيز على البعدين السياسي والاقتصادي، اللذين شكلا الأساس في جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة. ومع ذلك، يظهر قصور في البعدين البيئي والشفافية، مما يتطلب تحسينات لتحقيق أداء أكثر توازناً.

¹ الأوزان النسبية للأبعاد موزعة كالتالي 25% للبعء الاقتصادي، 25% للبعء المالي، 20% للبعء الاجتماعي، 10% للبعء البيئي، 10% للاستقرار، 10% للشفافية.

سادساً: النتائج والتوصيات

أولاً: البُعد الاقتصادي

➤ النتيجة

حقق البعد الاقتصادي 8.5 نقطة من أصل المؤشر الكلي (بوزن نسبي 25%). وبالتالي يعكس هذا البعد أهمية العوائد الاقتصادية لسندات المحليات في توفير التمويل الضروري للبنية التحتية والخدمات العامة. بالإضافة الى ان ارتفاع نسب الاستثمار يساهم في جذب المستثمرين وتعزيز التنمية الاقتصادية.

➤ التوصية

تقديم حوافز استثمارية إضافية مثل تخفيضات ضريبية أو تسهيلات للمستثمرين الذين يساهمون بمبالغ أعلى في سندات المحليات. بالإضافة الى التوسع في طرح مشروعات تنموية محلية ذات عائد استثماري واضح لجذب المزيد من رؤوس الأموال.

ثانياً: البُعد المالي

➤ النتيجة

حقق البعد المالي 18.5 نقطة من أصل المؤشر الكلي (بوزن نسبي 25%)، وهو مؤشر قوي مقارنة بالأبعاد الأخرى وذلك راجع الى تعزيز الاستقرار المالي ومرونة السياسات المالية وزيادة الشفافية. وتفسير ذلك أن ربط الجنسية بسندات المحليات قد يُعزز ثقة المستثمرين الدوليين بالنظام المالي للدولة. بينما استقرار السياسات المحلية ومرونتها سيشجع على إصدار السندات ويدعم استدامة البرامج التنموية.

➤ التوصية

تعزيز الاستقرار من خلال نشر تقارير دورية تُظهر مدى تأثير السندات على تنمية المحليات، ضمان استدامة القوانين والسياسات الداعمة لإصدار السندات بهدف طمأنة المستثمرين على المدى الطويل.

ثالثاً: البُعد الاجتماعي

➤ النتيجة

حقق البعد الاجتماعي نسبة 11.8 نقطة من أصل المؤشر الكلي (بوزن نسبي 25%) حيث يُظهر التأثير الاجتماعي للاستثمار في سندات المحليات، حيث تُستخدم العوائد في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية. بالإضافة الى انه يساهم في رفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية وتعزيز التنمية الاجتماعية.

➤ التوصية

تخصيص نسبة محددة من عوائد السندات لتحسين البنية التحتية للمدارس والمستشفيات في المناطق النائية. بالإضافة الى قياس وتحليل التأثير الاجتماعي للسندات بشكل دوري وإشراك المجتمع المحلي في تحديد أولويات المشاريع.

رابعًا: البُعد البيئي

➤ النتيجة

حقق البعد البيئي 4.15 نقطة من أصل المؤشر الكلي (بوزن نسبي 10%)، وتفسير هذا البعد يبرز الدور المحدود للاستثمار في القضايا البيئية، وبالتالي يمكن تحسين النتائج من خلال توجيه جزء من عوائد السندات إلى مشاريع صديقة للبيئة أو الاستدامة البيئية.

➤ التوصية

تخصيص جزء من عوائد السندات لمشروعات الطاقة النظيفة ومبادرات الاستدامة البيئية. بالإضافة الى ربط إصدار السندات بمشروعات صديقة للبيئة مثل إعادة التدوير والتوسع في المساحات الخضراء.

خامسًا: بُعد الاستقرار

➤ النتيجة

حقق بُعد الاستقرار 5 نقطة من أصل المؤشر الكلي (بوزن نسبي 10%)، مما يعكس أهمية الأمان والاستقرار في جذب المستثمرين الأجانب، حيث تُعد ضمانات الاستقرار شرطًا أساسيًا لجذب رؤوس الأموال.

➤ التوصية

تعزيز إجراءات حماية الاستثمارات من المخاطر الاقتصادية والسياسية لضمان بيئة استثمارية آمنة.، وتوفير تأمين حكومي أو ضمانات سيادية على عوائد السندات لحماية المستثمرين من التقلبات.

سادسًا: بُعد الشفافية

➤ النتيجة

حقق بُعد الشفافية 5 نقطة من أصل المؤشر الكلي (بوزن نسبي 10%)، مما يعكس ان الشفافية عامل أساسي لجذب المستثمرين وتعزيز الثقة في برنامج السندات، وبالتالي ضرورة توضيح آليات استخدام عوائد السندات لضمان المساءلة.

➤ التوصية

إصدار تقارير دورية حول طرق استخدام عوائد السندات وأوجه الإنفاق وإنشاء منصة إلكترونية تعرض للمواطنين والمستثمرين تفاصيل جميع المشروعات الممولة من السندات لضمان الشفافية والمساءلة.

ترتيب الأبعاد الرئيسية المؤثرة

1. البعد السياسي (18.5%) الأداء الأقوى نتيجة لتحقيق الاستقرار.
2. البعد الاجتماعي (11.8%) مساهمة فعالة في تحسين جودة الحياة.
3. البعد الاقتصادي (8.5%) دور محوري في تمويل التنمية محليًا.

- نتائج مؤشر المواطنة المقترح للاستثمار في سندات المحليات تعكس توازنًا بين نقاط القوة والضعف في برنامج الحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار في سندات المحليات، مع أداء متوسط يشير إلى وجود فرص كبيرة للتحسين.
- برنامج سندات المحليات وربطه بالحصول على الجنسية المصرية يمتلك إمكانات كبيرة ليصبح مصدر تمويل مستدام إذا تم تعزيز الحوافز الاستثمارية وزيادة الشفافية.

توصيات عامة

- تدشين استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية. من خلال السماح للمستثمرين الأجانب بشراء هذه سندات المحليات، وبالتالي سينعكس ذلك على توفير تمويل لمشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية، وفي المقابل، يحصل المستثمر على فرصة للحصول على الجنسية المصرية.
- إصدار سندات المحليات يُعد وسيلة فعالة لاستثمار الأموال المحلية وتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مما يعزز الاستقلال المالي للمحافظات ويقلل من النفقات العامة.
- تطبيق قانون الإدارة المحلية الجديد، مما يتيح إصدار السندات بناءً على الإيرادات المحلية، مما يعزز مفهوم "التنمية المحلية" عبر تخصيص خطط تنموية وفقًا لاحتياجات كل محافظة.
- التركيز على مشاريع تنموية مستدامة وربط النتائج بوضوح مع أهداف المحليات سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتحسين الأداء الكلي وزيادة اقبالهم على شراء سندات المحليات.

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

1. Ley, D. 2010. Millionaire migrants: Trans-Pacific Life Lines. Chichester: Wiley-Blackwell. doi:10.1002/9781444319262.

ثانياً: المقالات والدوريات العلمية

2. Bauböck, R. 2019. Genuine links and useful passports: Evaluating strategic uses of citizenship. Journal of Ethnic & Migration Studies 45, no. 6: 1015–26. doi:10.1080/1369183X.2018.1440495.
3. Bauböck, R. 2019. Genuine links and useful passports: Evaluating strategic uses of citizenship. Journal of Ethnic & Migration Studies 45, no. 6: 1015–26. doi:10.1080/1369183X.2018.1440495.
4. Cohen, R. 2022. Citizenship: From three to seven principles of belonging. Social Identities 28, no. 1: 139–46. doi:10.1080/13504630.2021.1987874.
5. Džankić, J. (2018). Immigrant investor programmes in the European Union (EU). Journal of Contemporary European Studies, 26(1), 64–80. <https://doi.org/10.1080/14782804.2018.1427559>
6. DZANKIC, Jelena, Immigrant investor programmes in the European Union (EU), Journal of contemporary European studies, 2018, Vol. 26, No. 1, pp. 64-80[Global Governance Programme], [GLOBALCIT] - <https://hdl.handle.net/1814/51005>
7. Džankić, J. (2015). Investment-based citizenship and residence programs in the EU. Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS, 8.
8. Gündüz, L., I.H. Genc, and A.F. Aysan. 2022. Buying citizenship: A boon to district-level house prices in Istanbul. Housing Policy Debate 32, no. 4–5: 697–712. doi:10.1080/10511482.2021.2013283.
9. Harpaz, Y. 2019. Compensatory citizenship: Dual nationality as a strategy of global upward mobility. Journal of Ethnic and Migration Studies 45, no. 6: 897–916. doi:10.1080/1369183X.2018.1440486.
10. Harpaz, Y., and P. Mateos. 2018. Strategic citizenship: Negotiating membership in the age of dual nationality. Journal of Ethnic and Migration Studies 45, no. 6: 843–57. doi:10.1080/1369183X.2018.1440482.
11. Joppke, C. 2007. Transformation of citizenship: Status, right, identity. Citizenship Studies 11, no. 1: 37–48. doi:10.1080/13621020601099831.
12. Joppke, C. 2019. The instrumental turn of citizenship. Journal of Ethnic and Migration Studies 45, no. 6: 858–78. doi:10.1080/1369183X.2018.1440484.
13. Kalm, S. 2022. The business of citizenship: Investment citizenship firms in global Governance. Global Society 4, no. 1: 1–25. doi:10.1080/13600826.2020.1758637.
14. Karcı-Korfalı, D., and D. Şenol-Sert. 2019. Debating the dual citizenship-integration nexus in Turkey. Uluslararası İlişkiler 16, no. 64: 93–106. doi:10.33458/uidergisi.652960.
15. Mateos, P. 2019. The Mestizo nation unbound: Dual citizenship of Euro-Mexicans and US Mexicans. Journal of Ethnic and Migration Studies 45, no. 6: 917–38. doi:10.1080/1369183X.2018.1440487.

16. Paskalev, V. 2018. If you do not like selling passports, give them for free to those who deserve them. In *Debating Transformations of National Citizenship*. ed. R. Bauböck 47–49. IMISCOE Research Series. Springer Open. doi:10.1007/978-3-319-92719-0_10
17. Shachar, A. 2021. Unequal Access: Wealth as barrier and accelerator to citizenship. *Citizenship Studies* 25, no. 4: 543–63. doi:10.1080/13621025.2021.1926076.
18. Shachar, A., and R. Bauböck. 2014. Should citizenship be for sale? Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUDO Citizenship Observatory. Research Paper No. 2014/01. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2380665
19. Spiro, P.J. 2019. The equality paradox of dual citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45, no. 6: 879–96. doi:10.1080/1369183X.2018.1440485.
20. Surak, K. 2021a. Millionaire mobility and the sale of citizenship. MIT Center for International Studies, Recorded Presentation. <https://www.youtube.com/watch?v=ESJWJtk4Ng&t=651s> .
21. Surak, K. 2021a. Millionaire mobility and the sale of citizenship. MIT Center for International Studies, Recorded Presentation. <https://www.youtube.com/watch?v=ESJWJtk4Ng&t=651s> .
22. Surak, K. 2021b. Millionaire mobility and the sale of citizenship. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 47, no. 1: 166–89. doi:10.1080/1369183X.2020.1758554.
23. Surak, K., and Y. Tsuzuki. 2021. Are golden visas a golden opportunity? Assessing the economic origins and outcomes of residence by investment programmes in the EU. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 47, no. 15: 3367–89. doi:10.1080/1369183X.2021.1915755.
24. Van Fossen, A. (2007). Citizenship for Sale: Passports of Convenience from Pacific Island Tax Havens. *Commonwealth & Comparative Politics*, 45(2), 138–163. <https://doi.org/10.1080/14662040701317477>

ثالثاً: تقارير ومنشورات

- 1- Republic of Cyprus. (2020). Cyprus Investment Programme. <https://www.cyprus.gov.cy>
- 2- Government of Malta. (2024). Malta Individual Investor Programme, <https://www.identitymalta.com>
- 3- Henley and Partners. 2022. “Leading citizenship by investment programs.” <https://www.henleyglobal.com/citizenship-investment>.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. EB5 Visa Investments. (n.d.). Retrieved from: <https://eb5visainvestments.com>
2. Egyptian Government Portal. (n.d.). Retrieved from: <https://www.ecu.gov.eg/>
3. Henley & Partners. (n.d.). Retrieved from: <https://www.henleyglobal.com/residence-investment>
4. Municipal Securities Rulemaking Board. (n.d.). *Municipal Bond Basics*. Retrieved from: <https://www.msrb.org/Municipal-Bond-Basics>
5. Fidelity Investments. (n.d.). *Municipal Bonds*. Retrieved from: <https://www.fidelity.com/fixed-income-bonds/individual-bonds/municipal-bonds>
6. ScienceDirect. (n.d.). Retrieved from: <https://doi.org/10.1016/B978-075064677-2.50029-2>